

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/٦٢١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، د. محمود الرشدان ، حسن حبوب ، محمد طلال الحمصي

المميز : / وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام

- بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/٧٦٢ تاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ القاضي بما يلي :
- ١- عملاً بالمادة ٣٣٤ عقوبات ادانة المتهم بجنحة الايذاء وعملاً بذات المادة الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم .
 - ٢- عملاً بالمادة ١٥٥ عقوبات ادانة المتهم بجنحة حمل وحيارة اداة حادة وعملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات حبسة مدة شهر واحد والغرامه عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الاداة الحادة أن تم ضبطها .

- ٣- عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الاصول الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات .

عطفأ على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات تقرر المحكمه وضع المجرم بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمه تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبه له مدة التوقيف ومصادرة الاداة الحادة أن تم ضبطها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالحكم على المميز .
- ٢- اخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون على وقائع هذه القضية حيث يشترط لادانة المميز بجناية الشروع بالقتل ثبوت الاركان المكونه للجريمة .
- ٣- اخطات محكمة الجنايات الكبرى حيث ادانت المتهم سناً للمادة ٣٢٦/٧٠ عقوبات لان نية المتهم لم تتجه لقتل المجني عليها لانه بدأ يتحدث معها ويسألها عن سبب شكوى والدها عليه دون سبب إلا أنها استفزته أمام الناس وحاول ابعادها عن باب المدرسه وفوجئت بشخص غريب عليه يقوم بضربه .
- ٤- اخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم الاخذ بالاعتداء الذي وقع عليه من شخص غريب وقام بالدفاع عن نفسه وفي هذه الاثناء اصيبت زوجته دون قصد وعدم الاخذ بالعدر المخفف .
- ٥- اخطات محكمة الجنايات الكبرى بعدم مراعاة الحالة النفسية للمتهم وقت وقوع الحادث وبعد وقوعه ذكر المحقق انه كان بحالة انفعاليه وغير مسيطر على نفسه وتصرفاته .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٩ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبيناً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد احوالت المتهم - المميز - إلى هذه المحكمة لمحاكمته عن التهم التالية :

- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً لاحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات .
- ٢- جنحة الايذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات .
- ٣- جنحة حمل وحيارة اداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات

نظرت محكمة الجنايات الكبرى القضية وبعد استكمال اجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ قرارها المميز القاضي بما يلي :

١- عملاً بالمادة ٣٣٤ عقوبات ادانة المتهم بجنحة الايذاء وعملاً بالمادة ذاتها الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم .

٢- عملاً بالمادة ١٥٥ عقوبات ادانة المتهم بجنحة حمل وحيارة اداة حادة وعملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات حبسة مدة شهر واحد والغرامه عشرة دنائير ومصادرة الاداة الحادة أن تم ضبطها .

٣- عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من اصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم

، بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .

والحكم بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الاداة الحادة أن تم ضبطها .

لم يرتض المتهم بالحكم وطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدم من وكيله بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٤ .

وتتلخص وقائع هذه القضية كما استخلصتها وقنعت بها محكمة الجنايات الكبرى بنتيجة وزن الادله وتقدير البيانات في أن المجني عليها

وصلت إلى المدرسة التي تعمل بها ونزلت من السيارة فوجئت بالمتهم امامها وهو يصرخ ويشتمها قائلاً لها (تشكى علي للشرطه والله لأذبحك) وطلبت منه التفاهم الا انه رفض وفوراً قام بضربها بيده على وجهها ولف يدها وقام بجرها وسحبها من شعرها وكان يحمل بيده اداة حادة وهي مشرط ، واثناء سحبها كانت المعلمات يطلبن منه تركها الا انه استمر بسحبها إلى البكب العائد له واثناء ذلك حضر المشتكي وطلب من المتهم تركها الا

انه لم يستجب له قائلاً له (هاي مرتي وانا حر فيها) عندها قام المتهم بضربها بالمشرب
على رأسها وعلى رقبتها ونزف الدم منها بغزاره وقام المشتكي والمعلمات
بتخليصها منه وحاول ضربها مره اخرى الا أن المشتكي منعه من ذلك عندها قام
المتهم بضرب المشتكي بالمشرب على رقبتة من الجهة الخلفية وتم اسعافهما
للمستشفى وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وفي ذلك وعن السبب الاول من اسباب التمييز ومن تدقيق هذا السبب نجد انه كلام
مرسل عام لا يستند إلى طعن محدد مما يقتضي الالتفات عنه ما دام انه لا يبين وجه الخطأ
بالنتيجة التي توصلت إليها المحكمة ولا يوضح عناصر الخطأ بتطبيق القانون على الوقائع
وعليه يكون هذا السبب واجب الرد .

وعن السببين الثاني والثالث والمنصبان على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق
القانون على وقائع هذه القضية حيث يشترط لادانة المميز بجناية الشروع بالقتل ثبوت
الاركان المكونه للجريمه ، وان نية المتهم لم تتجه لقتل المجني عليها .

أن الطعن على هذا الوجه غير وارد ذلك أن محكمة الجنايات طبقت القانون على
الافعال التي قام بها المميز يوم الحادث والمتمثلة باقدامه على ضرب المجني عليها
على راسها وعلى رقبتها ويديها ونزف الدم بغزاره وادى إلى قطع ثلثي
القصبة الهوائية وان الاصابه من حيث طبيعتها وموقعها والاداة المستخدمه تعتبر من
الاصابات الخطيره والتي شكلت خطورة على حياة المجني عليها تطبيقاً سليماً ، حيث بينت
أن هذه الافعال تستشف منها المحكمه أن نيته قد اتجهت إلى قتل المجني عليها وازهاق
روحها بدليل استخدامه سلاحاً قاتلاً وهو المشرب واصابة المجني عليها في منطقة قاتله من
جسمها وان النتيجة التي توخاها وهي الوفاة لم تتحقق لحيلولة أسباب لا دخل له فيها وهي
اسعاف المجني عليها واجراء العمليات الجراحية اللازمة لها ، وان هذه الافعال تشكل كافة
اركان وعناصر جناية الشروع بالقتل .

ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع بمقتضى الفقرة ج من الماده (١٣) من قانون محكمة
الجنايات الكبرى تؤيدها في ذلك . ولذا فان هذين السببين مستوجبان للرد .

وعن السببين الرابع والخامس وفيهما ينعى المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها
بعدم الاخذ بالعدر المخفف وعدم الاخذ بالاعتداء الذي وقع عليه من شخص غريب .

أن الطعن على هذا الوجه لا يستند إلى أساس قانوني سليم إذ يشترط لاستفادة فاعل الجريمة من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة (٩٨) من قانون العقوبات أن يكون قد أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق اتاه المجني عليه الأمر الغير متوفر في فعل المميز ولذا فان هذين السببين مستوجبان للرد .

اما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فقد بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع التام بالقتل قصداً التي جرم بها المميز واورد على ثبوتها ادلة مردودة إلى اصولها الثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها واستظهر الحكم نية القتل كما أن اجراءات المحاكمة تمت وفقاً للقانون وخلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وصدر عن محكمة لها ولاية الفصل في الدعوى كما أن العقوبة تقع ضمن حدها القانوني .

وعليه يكون الحكم سليماً من جميع جوانبه ولا يشوبه أي عيب يستدعي نقضه .
لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١ جمادى الاولى سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٦/٨

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض